



شرح قانون التنفيذ: من الحكم القضائي إلى الوفاء الفعلي

خارطة طريق شاملة للإجراءات، الآثار القانونية، وأطراف المعاملة التنفيذية

جوهر التنفيذ: جسر العبور من الحق إلى الواقع



التعريف الجوهرى: التنفيذ هو الوفاء بالالتزام. إنه العمل القانوني الذي تبرأ به ذمة المدين تجاه الدائن.

مسارات التنفيذ: الفرق بين الاختياري والرضائي



التنفيذ الاختياري

يتم بمحض إرادة المدين دون تدخل من دائرة التنفيذ. علاقة خاصة بين الأطراف.



التنفيذ الرضائي

يتم تحت إشراف مديرية التنفيذ بعد ورود مذكرة الإخبار. هو بداية الإجراءات القانونية.



التنفيذ الجبري

تدخل السلطة العامة لإجبار المدين عند امتناعه عن التنفيذ الرضائي.

الحافز: إعفاء كامل من رسوم التحصيل الحكومية عند الوفاء خلال المهلة

التنفيذ الرضائي: المهل الزمنية والحوافز



للمواطن العادي

تحسب من تاريخ
التبليغ.

٧ أيام

٦٠ يوماً



لدوائر الدولة

مراعاة للإجراءات
الروتينية
والبيروقراطية.

التنفيذ الجبري: عندما تتدخل السلطة العامة

يتم اللجوء إليه عند انتهاء مهلة الإخبارية دون وفاء



التنفيذ العيني

إجبار المدين على تنفيذ عين
ما التزم به. مثال: إكمال
بناء أو إعادة شيء محدد.



التنفيذ بمقابل

اللجوء إلى التعويض المادي
عندما يصبح التنفيذ العيني
مستحيلاً أو مرهقاً.

قاعدة التحول: من العين إلى التعويض

الأصل هو التنفيذ العيني



1. الاستحالة: إذا أصبح تنفيذ الالتزام مستحيلاً (مثال: هلاك البضاعة).



2. الضرر الجسيم: إذا كان التنفيذ العيني يلحق ضرراً جسيماً ومرهقاً بالمدين (بشرط عدم الإضرار بالدائن).



نطاق التنفيذ: الفردي مقابل الجماعي

التنفيذ الفردي



دائن واحد يلاحق مديناً واحداً. الأولوية لمن يسبق بالحجز.

التنفيذ الجماعي



تصفية شاملة لأموال المدين لسداد جميع الدائنين (قسمة الغرماء).

الإفلاس (للتجار)

الإعسار (للمدنيين)

مفتاح التشغيل: طلب التنفيذ

مديرية التنفيذ لا تتحرك تلقائياً - لابد من طلب



المتطلبات:

- أحكام قضائية مكتسبة درجة البتات.
- محررات تنفيذية (أوراق تجارية، سندات إقرار بدين).



الإجراء:

مجرد تقديم السند إلى مديرية التنفيذ
يعتبر طلباً رسمياً لبدء الإجراءات.



الآثار القانونية المترتبة على تقديم الطلب



قطع التقادم

يتوقف سريان الزمن المسقط
للقضية المطالبة
القضائية.



استحقاق الفوائد

تبدأ الفوائد القانونية أو
التأخيرية بالسريان من
تاريخ المطالبة.



وجوب السير في الإجراءات

يلزم المنفذ العدل بتسجيل
السند، تدقيقه، وإصدار
مذكرة الإخبار.

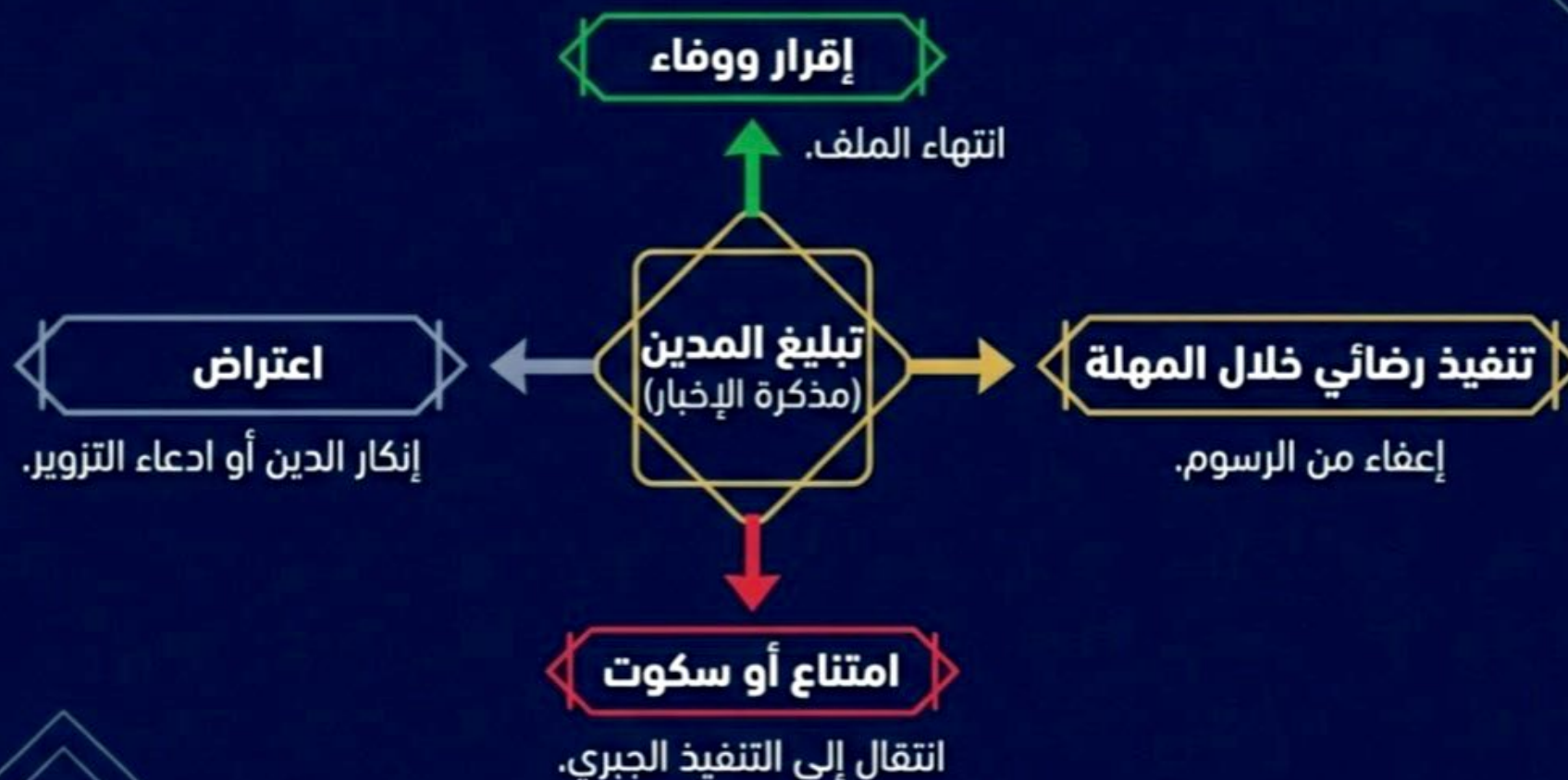
دور المنفذ العدل: سلطة التدقيق والقبول

معايير قبول الطلب:

- ✓ صلاحية السند: هل هو سند تنفيذي معترف به قانوناً؟
- ✓ حالة الحق: هل الحق معلوم، ثابت، ومستحق الأداء؟
- ✓ النظام العام: هل يخالف السند الآداب أو النظام العام؟
- ✓ الصفة والمصلحة: هل مقدم الطلب يملك الحق والمصلحة في التنفيذ؟



سيناريوهات ما بعد التبليغ



أطراف المعاملة: أولاً - طالب التنفيذ



لا يقبل الطلب إذا لم تكن للمتقدم مصلحة حقيقية (مثال: دائن عادي يزاحم دائناً مرتهناً يستغرق الدين كل المال).

حالة خاصة: هل يكون المدين طالباً للتنفيذ؟

نعم، يجوز للمدين طلب تنفيذ الحكم ضد نفسه.



**إيقاف تراكم
الفوائد**



**تجنب الحبس
(الإكراه البدني)**



**براءة الذمة
وتنظيف السجل**

دوافع المدين للمبادرة بالتنفيذ

أطراف المعاملة: **ثانياً** - المتنفذ ضده



الحصانات والخاتمة



لا يجوز التنفيذ على:

1. الأموال العامة (أموال الدولة).
2. الدول الأجنبية والسفارات (الحصانة الدبلوماسية).

قانون التنفيذ هو الأداة التي توازن بين سطوة الدولة وحقوق الأفراد،
لضمان أن العدالة لا تبقى حبراً على ورق، بل واقعاً ملموساً.